المبحث الاول : موقع الوطن العربي من التحولات الدولية و الاقليمية في فترة ما بعد الحرب الباردة

المطلب الاول : تأثيرات العولمة على الوطن العربي و الامن الانساني

- ما هو تعريف العولمة؟

"العولمة" هي مصطلح يشير المعنى الحرفي له إلى تلك العملية التي يتم فيها تحويل الظواهر المحلية أو الإقليمية إلى ظواهر عالمية. ويمكن وصف العولمة أيضًا بأنها عملية يتم من خلالها تعزيز الترابط بين شعوب العالم في إطار مجتمع واحد لكي تتضافر جهودهم معًا نحو الأفضل. تمثل هذه العملية مجموع القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية. وغالبًا ما يستخدم مصطلح "العولمة" للإشارة إلى العولمة الاقتصادية؛ أي تكامل الاقتصاديات القومية وتحويله إلى اقتصاد عالمي من خلال مجالات مثل التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفق رءوس الأموال وهجرة الأفراد وانتشار استخدام الوسائل التكنولوجية.كذلك، فقد جاء عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا التابعة للأمم المتحدة ،أن مصطلح العولمة أصبح واسع الانتشار والاستخدام الآن، حيث يمكن أن يتم تعريفه بالكثير من الطرق المختلفة.(1)

فعندما يتم استخدام مصطلح "العولمة" في سياقه الاقتصادي، فإنه سيشير إلى تقليل وإزالة الحدود بين الدول بهدف تسهيل تدفق السلع ورؤس الأموال والخدمات والعمالة وانتقالها بين الدول على الرغم من أنه لا تزال هناك قيود كبيرة مفروضة على موضوع تدفق العمالة بين الدول. جدير بالذكر أن ظاهرة العولمة لا تعد ظاهرة جديدة. فقد بدأت العولمة في الانتشار في أواخر القرن التاسع عشر، ولكن كان انتشارها بطيئًا في أثناء الفترة الممتدة ما بين بداية الحرب العالمية الأولى وحتى الربع الثالث من القرن العشرين. ويمكن أن يرجع هذا البطء في انتشار العولمة إلى اتباع عدد من الدول لسياسات التمركز حول الذات بهدف حماية صناعاتها القومية الخاصة بها.

1- معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**،(الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، 1992). ص 121

اعتبرت العولمة إحدى النتائج التي أفضت الى تفكك الاتحاد السوفيتي الذي انهى بدوره نظام ثنائي القطبية ،لتصبح الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأوحد عالميا بدون منافس ، ولتستخدم العولمة كآلية مستحدثة للهيمنة على العالم و مقدراته عن طريق إباحتها للتدخل العسكري وما يمثله من غزو سياسي و اقتصادي و ثقافي ، و تسخير أدواتها المتعددة ذات الصبغة العالمية خدمة لمصالحها وطرح شعارات متعددة تحظى بقبول عالمي حتى تجيز لها التدخل في المنطقة العربية كالدفاع عن حقوق الإنسان و حماية الأقليات و نزع أسلحة الدمار الشامل و محاربة الإرهاب أينما وجد وطرحها للمشاريع السياسية الإقليمية كمشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير انهاءا لدور النظام الإقليمي العربي ممثلا بجامعة الدول العربية، بهدف دمج (إسرائيل) في المنظومة الإقليمية لتكون هي المسيطر على ماحولها من الدول العربية المنهكة بصراعاتها الداخلية بسبب ما تعانيه من سياسات العولمة المختلفة .(1)

ومن اجل لملمة الوضع العربي من جديد أفرادا وشعوبا وأنظمة ومواجهة العولمة بكل ما تحويه من اثأر سلبية، يتطلب حركة قوية تقلب الاتجاه وتستعيد المبادرة لجعل حركة الإصلاح من الداخل خاضعة لحاجات المجتمع العربي ومرتبطة بتحقيق أهدافه ومطالبه، بتفعيل عناصر القوة المتاحة في النظام العربي والإصرار على عدم الوصول إلى درجة فقدان الهوية القومية التي تشكل العامود الفقري لهذا النظام ومحاولة إيجاد أجندة قطرية وإقليمية معا لمواكبة العولمة والحد من أثارها السلبية ومحاولة الاستفادة منها وتسخيرها لصالح البلدان والشعوب العربية وصولا إلى مشروع حضاري ينسجم مع معطيات الوضع الراهن ويدفع إلى تحقيق الرؤى العربية الناضجة في الوحدة والعدالة والتنمية والديمقراطية والاستقلال والحفاظ على الاصالة والتراث وحفظ الكرامة.(2)

1- المرجع نفسه، ص 123

2- زياد عبد الصمد ،"الشروط الأخلاقية لمشاركة مؤهلة ومسؤلة للمجتمع المدني في الاستجابة إلى حاجات الأمن الإنساني وتحدياته في المنطقة العربية". ص 48

- **العولمة وعلاقتها بمفهوم الأمن الإنساني .**

تعتبر العولمة أحد المفاهيم التي كان لها الحيز الأكبر من حيث الإستخدام الإعلامي والعالم بشكل يضاهي بذلك مفاهيم الحرية والتنمية, وذلك عند التركيز علي أبعادها المضامينية في كافة المجالاتوتحليل ماهيتها, بما ينتج عنها من إنعاكسات علي أمن الإنسان, أو ماذهبت إليه مجموعة الأزمات الدولية حول الحركيات المتسارعة لعولمة التهديدات وعولمة الرشوة والفساد التي تعتبر من أخطر المهددات لأمن الإنسان وتهدد استقراره رغم كل هذه الإختلافات إلا أنه مع ذلك فهناك إجماع عملي علي إعتبارها مجموعة من الحركيات المتشابكة والمعقدة التي تخلق توافقات نفعية أو غير نفعية بين الدول والبشر, وكثير من هذه الحركيات عبر وطنية وعابرة للحدود وفي أحيان كثيرة تتعدي ارادة وحسابات الدول لتكون فواعلها غير دولية مثل المنظمات غير الحكومية أو الشركات المتعددة الجنسيات أو المنظمات الوظيفية الإنسانية.(1)

إن ظاهرة العولمة قزمت السيادة وحولت معاني الجغرافيا والزمن، ولكن في نفس الوقت أوجدت نقاشات واهتمامات جديدة حول الإنسان وحاجاته وبالنظر لتوسع مجالات التهديدات والمخاطر من الدولة وتطلعاتها للقوة عبر التسلح وحتي الحرب، إلي الدولة بقمعها وتعسفها وكذلك إلي حركيات عجزها التنموي أو الديمقراطي بل أحيانا حتي فشلها إن لم نقل إنهيارها علي سبيل المثال الصومال التي تعتبر مثالا لإختراق أمن الإنسان وتدهوره ، لقد أصبحت الدولة في عصر مابعد الحداثة عصر العولمة والتقدم التكنولوجي ضحية الثورة التكنولوجية التي جعلت من الافراد الخارجين عن الولاء والقانون يهددون أمنها بإسم التمرد والعصيان والإرهاب، كما تفاقمت وازدادت ظاهرة التصدع الإجتماعي بحكم الثورة المعلوماتية التي افقدت الدولة قدرتها الرقابية ليس فقط سياسيا أو فكريا بل وحتي أخلاقيا وما ينجم عن ذلك من أزمات إغتراب مرضية تهدد كينونة المجتمع وتجانسه.(2)

1- تقرير التنمية البشرية الصادر من برنامج الامم المتحدة الانمائي عام 1994،الفصل الثاني ، بعد جديد للامن الانساني.

http://hdr.undp.org/en/media/hdr-1994-en-chap?.pdf

2 - الموقع الالكتروني لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للأمن الإنساني

http://ochaonline.UN.org/Trustund/theUnitedNationTrustfundforHumanSecurity/Eabid/2108/languge/en-us/Default.aspx

- **التحديات والمهددات التي تواجه مفهوم الأمن الإنساني في ظل ظاهرة العولمة**

نلاحظ بأنه بإستخدام منطق الأمن نجد تنامي التهديدات التي أفرزتها العولمة المرتبطة بحياة الإنسان سواء ما تعلق بتزايد عدد ضحايا العنف السياسي الذي زاد عن أكثر من 84 مليون ضحية منذ 1945 أو ضحايا الفقر والمجاعة والامراض والأوبئة, أو ما تعلق بفقدان العمل بفعل نقل المعامل واستغلال الأيادي العاملة بل وحتى الأطفال في العالم النامي وذلك بشكل لا يضمن لا العمل ولا الأجرة المناسبة.

يبدو أن مفهوم الأمن الإنساني في ظل التحولات التي تنتجها العولمة قد أصبح صعب التحقيق في مقابل تعزيز فرضية مفادها أنه في ظل سعي الدول للبحث عن مصالحها في عالم يتسم بالتعقيد والتشابك تزايد مظاهر الإعتماد المتبادل يصبح هدف الدول هو تحجيم مدار انعدام الأمن وتقليصه إلي الحد الأدني, لأنه لايوجد أمن بالصيغة المطلقة أي أن الأمن هو تعامل مع اللاأمن..

إن التقارير التي صدرت عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السنوات الماضية بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني Globalization with a Human Face " اكدت على أنه على الرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشرى في كافة المجالات نظرا لسرعة انتقال المعرفة وانتقال التكنولوجيا الحديثة وحرية انتقال السلع والخدمات, فإنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن الإنساني في القرن الحادي والعشرين, وهذه المخاطر ستصيب الافراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، إن ظاهرة العولمة ساهمت في فتح الحدود بين الدول لإنتقال السلع والخدمات والتحرير الاقتصادي العالمي, فقد أكدت دراسات الاقتصاد الدولي على أن التحرير الإقتصادي العالمي له مخاطر عدة منها إنتشار أنظمة غير مستقرة لا يمكن التحكم فيها خاصة في الأسواق المالية, بالإضافة إلى ما أكدت عليه تلك الدراسات من تأثيرات سلبية قد تصيب الاقتصاد العالمي والتي يمكن أن يكون لها تأثيرها السلبي على قضايا البيئة, والاستقرار السياسي وأمن الافراد .(1)

---

[1] - المرجع نفسه،الموقع الالكتروني لصندوق الأمم المتحدة

حيث أنه في عصر العولمة لاتوجد دولة أو مجتمع بمعزل عن العالم, فالناس والدول يتفاعلون تخيليا وماديا سواء كانوا في دول فقيرة أم غنية فإن التفاعل بين الأفراد في إزدياد ولقد أسهمت التطورات في مجال التكنولوجيا المعلوماتية وتأثيراتها الإجتماعية في تكوين بيئة داعمة للإرهاب حيث وفرت مثل هذه البيئة الجديدة وسائل تفاعل واتصالات وحراك وانتقال وتجنيد للإرهابين مما شكل ذلك خطرا علي أمن الإنسان لقد حدد التقرير الذي صدر عن برنامج الأمم المتحدة عام 1999 م تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة تمثلت في : (1)

- ✓ عدم الاستقرار المالي.
- ✓ غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل
- ✓ غياب الأمان الصحي
- ✓ غياب الأمان الثقافي
- ✓ غياب الأمان الشخصي
- ✓ غياب الأمان السياسي والمجتمعي.

يمكن القول بأن العولمة هي التي أفرزت الأمن الانساني, هذا المفهوم و هذا المنطق الذي ينادي أنصا ره لإستخدامه لتجميل وجه عولمة أنهكتها الإخفاقات أو السلبيات, إذا كانت العولمة مفهوما و حركيات قد حولت معاني الجغرافيا و الزمن و جعلت الحدود عائمة و مائعة و قزمت السيادة, ولكنها في ذات الوقت قد خلقت نقاشات و إهتمامات جديدة حول الإنسان و حاجاته بالنظر إلى توسع مجالات التهديدات و المخاطر من الدولة وتطلعاتها للقوة عبر التسلح وحتى الحرب, إلى الدولة ببطشها و قمعها و تعسفها و كذلك إلى حركيات عجزها التنموي(2).

---

[1]- زياد عبد الصمد، مرجع سابق، ص 70

[2] - المرجع نفسه،ص 75

ان مفهوم الأمن الإنساني مفهوم حديث في الدراسات الأمنية يتخذ الفرد الركيزة الأساسية ووحدة التحليل في السياسة الدولية، هذا المفهوم متعدد الأبعاد والمستويات كما أقرها تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, ومن هذه الأبعاد الأمن الشخصي الغذائي الإقتصادي....إلخ كل هذه الأبعاد تعتبر من الأسس والركائز الأساسية التي تكفل وجود الفرد وحمايته من المهددات إذا تم تحقيقها من قبل الجهات المعنية علي أكمل وجه، وذلك بأفضل السبل لضمان حماية الفرد، مما لاشك فيه أن الفرد معرض لمهددات قد تودي بحياته للهلاك وتعتبر من مهددات الأمن الإنساني، علي سبيل المثال المهددات الخارجية التي تتضمن الإجرام المنظم بكافة أشكاله والهجرة غير المشروعة والمتاجرة بالأسلحة, وكذلك إنتشار السلاح النووي,وأيضا هناك مهددات داخلية منها الأوبئة الفتاكة التي تهلك حياة الإنسان، والتدهور الإقتصادي وخصوصا تناقص الدخل وانتشار البطالة كذلك أزمة الجوع, واخيرا العنف، ولتفادي هذه المهددات علي الدولة والمنظمات الدولية السعي بتوفير البرامج والأطر التنظيمية والإدارية للقضاء علي هذه المهددات من أجل حماية أمن الإنسان[1].

1- المرجع نفسه ، ص 76.

المطلب الثاني : التحولات الداخلية و الاقليمية في الوطن العربي

لقد جاءت موجات التغيير والتحول الديمقراطي التي تجتاح الدول العربية منذ ديسمبر 2010 لتربك اوراق وحسابات العديد من الدول والقوى الخارجية، وبالرغم أنا في الوقت الذي من الضروري أن نتكلم عن تأثير الثورات الإحتجاجية الشعبية في التوازن الاستراتيجي في المنطقة لابد أن نتطرق لمسبباتها.

1- أهم الدوافع المحركة للقوى السياسية والإجتماعية المختلفة للثورات.

تعددت حالات نماذج الثورات في العالم العربي فمنذ بداية القرن العشرين، وغالبية الثورات الشعبية أمثال ثورة مصر 1919 ثورة عمر المختار في ليبيا، ثورة عبد الكريم الخطابي في المغرب حيث كان طابع هذه الثورات ضد الإستعمار واحتلال أمصارها إلا أنها إختلفت في تحقيق أهدافها، منها من إستعمل الأدوات العسكرية، ومنها من إستعمل الأدوات السلمية.(1)

وفي النصف الثاني من القرن العشرين عرفت المنطقة العربية نموذجا مختلفا من الثورات، التي إستندت بالأساس إلى إنقلابات عسكرية ضد الأنظمة الملكية، وكانت غالبها سياسية وميالة للغرب أكثر ما تكون لشعوبها؛ من هذه الثورات : ثورة سنة 1952 حيث إنتقلت هذه النماذج إلى العراق وسوريا وليبيا واليمن والسودان أحدهما اكتست الطابع الثوري والاخرى محافظة. فيما بعد حرب 1973، أصبحت الأنظمة العربية في وضع أفضل نسبيا حيث أن النصر الذي تحقق في أكتوبر 1973 يتيح لها فرصة أكبر للاستمرار برغم تناقضها مع السياسات المعلنة عنها، والممارسة الفعلية التي تمنهج الإستبداد الأمني، ولم تكن تدرك الأنظمة السياسية الوعي المعرفي والتكنولوجي لدى أجيال الشباب، والتواصل الإجتماعي عن طريق الأنترنت، فوجد في المجتمعات العربية جيل إكتسب ثقافة عالية وجيل عاجز لم يتعايش مع الوعي وتلك الثقافة، فالحركات الثورية التي يقودها الشباب المتعولم، كانت الإنطلاقة الأولى للثورات الشعبية الكبرى التي إنفجرت في تونس ثم مصر ثم ليبيا فاليمن و سوريا.(2)

1- العماد مصطفى طلاس، **الثورة العربية الكبرى**، ط 3،(بيروت: دار الشورى للنشر و التوزيع، د س ن،) ص : 293

2- المرجع نفسه ، ص : 294 .

وفي خضم موجات التغيير والتحول الديمقراطي ، الذي كان العالم العربي بعيدا عنها أيا كانت تسمياتها. إلا أن الهدف واحد وهو سقوط أنظمة سلطوية، سواء كان كليا عن طريق تغيير شامل للنظام، أو جزئيا عن طريق إدخال بعض الإصلاحات السياسية والإقتصادية.(1)

وبالرغم من التباين في النظم العربية بين النظم الملكية والجمهورية، وبين الدول المنتجة للنفط والدول المصدرة للعمالة، فإن هذه النظم كانت تتفق في الكثير من السياسات والخصائص ولذلك كانت مطالب القوى الثائرة متشابهة لحد بعيد حيث تركزت المطالب على إطلاق الحريات السياسية وتحقيق الديمقراطية والعدالة الإجتماعية. تشابهت أيضا إستجابة النظم العربية لهذه الثورات بشكل كبير؛ حيث أتهم الثوار هذه النظم بالخيانة والعمالة، وتم إستخدام العنف والترهيب، كما تشابهت تصريحات المسؤولين العرب التي أكدت أن كل دولة لها خصوصياتها، مثلما صرح وزير الخارجية السابق الجزائري مراد مدلسي بأن الجزائر ليست تونس، والجزائر ليست مصر، ويوسف الإسلام القذافي الذي أكد أن ليبيا ليست كمصر وتونس، ووزير الخارجية المصري السابق أحمد أبو الغيط الذي قال إن مصر ليست تونس. ولكن على أرض الواقع فإن ماحدث في تونس تكرر إلى حد كبير في مصر وليبيا واليمن. (2)

1- مصطفى علوي،" **كيف يتعامل مع الثورات العربية**"،" **السياسة الدولية**"، العدد، 481 ، المجلد 14 ، أبريل 2011 ، ص 38

2- مجدي صبحي، "**التوجهات الإقتصادية في مرحلة ما بعد الثورات**"، **السياسة الدولية**، العدد 184 ، المجلد 20-46 ،افريل 2011 ،ملحق تحولات استراتيجية ، سعيد عكاشة واخرون ، ص : 19

2- أهم القوى التي شاركت في الإحتجاجات

محركات التغيير في العالم العربي:

هناك عدة عوامل ساهمت بشكل كبير في ظهور الإنتفاضات والثورات الشعبية في العالم العربي، فنجد على راسها الشباب الفئة العمرية بين(15 و37) عام وما عرف بالطفرة الشبابية. حيث أنها تعاني من التهميش والإقصاء والتمييز، مما جعلت منها ساخطة على الأوضاع الراهنة. وبالرغم من الثروات البشرية والطبيعية الهائلة التي تتمتع بها المنطقة العربية، فإنها شهدت في العقود الأخيرة خللا كبيرا في منظومة توزيع الثروة-أزمة التوزيع-. إذ إستأثرت نخب ضيقة ذات ارتباط وثيق بالسلطة بمقومات الثورة بينما همشت قطاعات واسعة من المجتمعات العربية. وقد تزايدت تلك الظاهرة في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ مع التوجه للإنفتاح، وتراجع الدور الإقتصادي والإجتماعي للدولة.(1)

حيث أدى الإختناق السياسي الذي تشهده المنطقة إلى ظهور عدد كبير من الحركات الإحتجاجية، بعضها ذات صبغة سياسية أو إجتماعية، وبعضها ذات صبغة دينية أو عرقية...

من ناحية أخرى، فشلت معظم الدول العربية في تحقيق الإندماج الوطني بين الجماعات الدينية والعرقية والإثنية المختلفة، وتعرضت معظم الأقليات في العالم العربي لمظاهر القهر على جميع الأصعدة، وتصاعد دور قوى إقليمية وخارجية. حيث بدأت هذه الجماعات تتحرك للمطالبة بحقوقها الثقافية والسياسية، أو للمطالبة بالإنفصال بشكل جزئي أو كامل عن الدولة الأم. دون أن نغيب التدخل الخارجي المتصاعد لقوى إقليمية وخارجية في الشؤون الداخلية للمنطقة العربية في تعميق حالة الضعف والإنقسام التي تشهدها دول المنطقة.(2)

1- مجدي صبحي ، مرجع سابق ، ص 20 .

2- المرجع نفسه ، ص : 20 .

الطفرة الشبابية:

تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية التي كانت في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركات له، وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي، أيضا مشكلة تدني الأجور وسوء ظروف العمل ولقد أثر كل ذلك سلبا في الظروف الإجتماعية للشباب في الوطن العربي، حيث تفشت ظاهرة العنوسة وتأخر سن الزواج بشكل كبير ووفقا للتقارير الدولية فإن أكثر 50% من الذكور في المرحلة العمرية من 25 الى 30 سنة لم يسبق لهم الزواج وهي النسبة الأعلى بين الدول النامية، ومن ناحية أخرى، يعاني الشباب في العالم العربي إقصاءا سياسيا واضحا، حيث أدى غياب الحريات السياسية والمدنية، وضعف الأحزاب، ومنظمات المجتمع المدني والإنتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان إلى إنصراف الشباب للمشاركة السياسية من خلال القنوات الشرعية.(1)

"فالشباب العربي الذي كان يتهم بالضمور والميوعة واللامبالاة، سطر أروع ملحمة سياسية في التاريخ العربي المعاصر...فهو الذي تحرك وحرك الشارع العربي" ذلك مع إنتشار وسائل الإعلام البديلة و أدوات الإتصال الحديثة و القنوات الفضائية مثل قناة الجزيرة و العربية...، والهواتف الذكية والأنترنات بدأ في العالم العربي، يؤسسون لأنماط مشاركة جديدة مكنتهم من تجاوز العديد من القيود التي فرضتها النظم العالمية على حريات التعبير والتنظيم، لجأ الشباب إلى شبكات التواصل الإجتماعي والى مدونات التواصل الجماعية، ولعدم رضائهم عن الأوضاع القائمة، وكذلك لتنظيم منظمات إحتجاجية نجحت في كسر حاجز الخوف الذي فرضته النظم على شعوبها لعقود طويلة.(2)

1- محمد السيد سعيد،" **أزمة النظام العربي"**، **السياسة الدولية**، العدد(100) ، السنة (26) ،نيسان /افريل ،2001 ،ص 06 .

2- محمد محفوظ، **ربيع العرب**، بيروت :دار الإنتشار العربي للنشر والتوزيع،2012، ص: 11

التهميش الإقتصادي والإجتماعي:

أخفقت النظم العربية في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية، مما أدى إلى تفاقم المشاكل الإقتصادية والإجتماعية، وتفشي الفساد بشكل واسع، واستئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية إلى تزايد حالة السخط السياسي والإجتماعي، وظهور حركات إحتجاجية على نطاق واسع في العديد من الدول العربية. ومع إتجاه عدد من الدول العربية إلى تبني سياسات التحرير الإقتصادي واقتصاد السوق في السنوات الأخيرة تراجع الدور الإقتصادي والإجتماعي للدول العربية بشكل ملحوظ، مما أثر سلبا في قطاعات واسعة كانت تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة.(1)

غياب الحريات السياسية:

إن الأنظمة العربية لم تستجب لمختلف الضغوطات، بحث إكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية، وحتى الدول التي سمحت بقدر أكبر من التعددية السياسية مثل المغرب والكويت ومصر، فقد إعتمدت على ترسانة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية لتقييد الحريات والأحزاب والإعلام ومنظمات المجتمع. وقد أدى إمتناع هذه الدول عن تبني إصلاحات سياسية حقيقية إلى إنصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية والى ضعف وترهل الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني.(2)

كما نتج عن إنغلاق المجال السياسي إتجاه المهتمين بالشأن العام، خاصة من أبناء الطبقة الوسطى المتعلمة، والى المشاركة من خلال قنوات بديلة، وفي مقدمتها الحركات الدينية والعرقية والمناطقية والتي تحولت إلى أهم فاعل سياسي في مواجهة النظم المستبدة في معظم الدول العربية، وفي السنوات الأخيرة ظهرت العديد من الحركات الإحتجاجية ذات أرضية سياسية ومطلبية نشأت خارج الأطر المؤسسة وخارج الشرعية القانونية.(3)

1- جلال معوض،" **الشرق الأوسط :الدلالات و التطورات الجارية المحتملة**"، شؤون عربية، العدد،(80) كانون الأول،1994 ، 14.

2- أحمد شكر الصبحي، **مستقبل المجتمع المدني في النظام العربي**، ط4 ، بيروت:د دن، تشرين الأول/أكتوبر ، 2000 ، ص : 179.

3- المرجع نفسه ، ص : 180 .

ورفضت تلك الحركات أن تشارك في المنظومة السياسية التي فرضتها الدولة على معارضيها، وتبنت خطابا يتحاوز مطالب الإصلاح التدريجي، وطالبت بالتغيير الشامل من خلال تعبئة الشارع في مواجهة النخب الحاكمة. كما لجأ الشباب في السنوات الأخيرة إلى إستخدام الفضاء الإلكتروني والمواقع الإجتماعية لتأسيس حركات إحتجاجية شبابية أصبحت محركا مهما للتغيير في العديد من الدول العربية. وظهر في الآونة الأخيرة نمطان رئيسيان للتغيير في المنطقة: النمط الأول: يقوم على نجاح حركات ذات طابع عرقي أو طائفي أو ديني في تحدي سلطة الدولة المركزية، وفي الإنفصال عنها بشكل كامل، كما حدث في حالة السودان، أو تأسيس مناطق حكم ذاتي لا تخضع لسيادة الدولة المركزية، كما حدث في حالة الصومال ولبنان والعراق واليمن وفلسطين. أما النمط الثاني: فيقوم على نجاح حركات إحتجاجية ذات طبيعة أفقية لا مركزية تجمع بين فئات مجتمعية وسياسية مختلفة في إسقاط النخب الحاكمة من خلال تعبئة شعبية واسعة النطاق.(1)

تراجع عوامل الإندماج الوطني:

شهدت الدول العربية في السنوات الأخيرة تصاعد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، خاصة في تلك الدول التي تتمتع بقدر عال من التنوع العرقي والديني والإثني، وقد نتجت هذه الظاهرة من عدة عوامل مختلفة في مقدمتها قيام السلطوية لعقود طويلة بحجب الحريات الثقافية والدينية. وبحرمان جماعات مختلفة من حق التعبير بحرية عن هويتها وعن ثقافتها وعن عقيدتها ، كما حدث في حالة المثلث الكردي والشيعة في العراق .(2)

1- المرجع نفسه ، ص : 181 .

2- نبيل عبد الفتاح، **الثورة و الإندماج الوطني**، جريدة الأهرام الرقمية،01 يوليو 2013 ،

www.digital.ahram.org/policy.aspx?serial

كما حاولت النخب الحاكمة أن تفرض الهوية الثقافية العربية على الجماعات الأخرى، وكثيرا ما تعرضت الأقليات العرقية والدينية والإثنية في العالم العربي إلى ممارسات تمييزية، أثرت ليس فقط في وضعها الثقافي ولكن أيضا في وضعها السياسي والإقتصادي، كما حدث في حالة المسيحيين في جنوب السودان، والشيعة في العراق والخليج و لبنان. وفي حقيقة الأمر أن إنسداد قنوات المشاركة السياسية وتقييد الحريات السياسية والمدنية منع هذه الجماعات من التعبير عن مطالبها بشكل شرعي.(1)

ومن المرجح أن تنتشر هذه الظاهرة في المنطقة العربية بشكل واسع في السنوات القادمة، وقد تشهد المنطقة تفكك عدد الدول القائمة، وقيام دويلات جديدة تعبر عن تطلعات الفئات والجماعات التي عانت التهميش والإقصاء لعقود طويلة.(2)

تصاعد دور قوى خارجية واقليمية

إن التطور الأخير الذي أثر بشكل كبير في استقرار المنظومة السلطوية في العالم العربي مرتبط بتصاعد دور الفاعلين الدوليين والإقليميين في السياسات الداخلية لدول المنطقة في الآونة الأخيرة؛ فالتدخل الخارجي ليس بجديد على المنطقة العربية. ولكنه كان في فترات سابقة مرتبطا بالأساس بترسيخ النظام الإقليمي الذي وضعته القوى الإستعمارية في النصف الأول من القرن العشرين، وبدعم النظم السلطوية الموالية لها.

ولكن في السنوات الأخيرة دعمت قوى دولية واقليمية مبادرات تخل بإستقرار النظام العربي وبالنظم السلطوية في المنطقة، خاصة تلك التي تبنت مواقف مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية في العراق ودعم مبادرات الإنفصال في جنوب السودان، ومحاولات عزل حماس في قطاع غزة وحزب الله في لبنان، وحتى النظم "المعتدلة" تعرضت لضغوط خارجية متزايدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والربط بين الإرهاب وغياب الحريات لإدخال إصلاحات سياسية واطلاق الحريات السياسية والمدنية.(3)

1- المرجع نفسه.

2- المرجع نفسه.

3- دينا شحاتة، مريم وحيد،" **مرحكات التغيير في العالم العربي**"، السياسة الدولة،(العدد 118) ، 01 افريل 2011 ، ص : 43 .

3- القوى المحركة للانتفاضات الشعبية.

نظرا للنماذج التي مرت بما يسمى (الربيع العربي) شاركت أربع قوى رئيسية في هذه الإنتفاضات الشعبية وتمثلت في الحركات الإحتجاجية الشبابية، الاحزاب السياسية والقوى السياسية المعارضة، وفئة عمالية ومهنية، واخيرا قوى ذات أرضية طائفية وقبلية ومناطقية.(1)

فالدول التي تتمتع بتجانس سكاني عال مثل تونس ومصر شهدت حراكا على أرضية سياسية وطبقية شاركت فيها قوى شبابية وسياسية ونقابية، بينما شهدت دول أخرى تعاني إستقطابا طائفيا أو قبليا أو مناطقيا، مثل ليبيا، البحرين، واليمن، حراكا واسعا على أرضية مناطقية أو طائفية.

ورغم وجود إختلافات مهمة في طبيعة هذه القوى، فإن مطالبها تشابهت إلى حد بعيد يركز فيه الثوار والمتظاهرون على مطلبين رئيسيين هما: الديمقراطية و العدالة الإجتماعية، وغابت المطالب ذات الصبغة الطائفية والمناطقية، وذلك بالرغم من محاولات النظم الحاكمة إلى قولبة هذه الثورات في إطار طائفي، كما حدث في اليمن والبحرين أو في إطار مناطقي كما حدث في ليبيا.(2)

وكان الشباب خاصة تلك النخب المثقفة في مقدمة القوى التي دعت إلى إنتفاضات شعبية في مواجهة الفساد والإستبداد، إذا لعب دورا مهما في إدارة هذه الإنتفاضات وقياداتها. فليس من الصدفة أن قصة "محمد بوعزيزي" في تونس سببا في قيام الثورة التونسية ولا في المنطقة العربية، فهي مأساة شريحة أو فئة واسعة من الشباب المتعلم والعاطل عن العمل في العالم العربي.(3)

أما الاحزاب والقوى السياسية فقد أعلنت تضافرها والتحامها مع الحراك الشعبي، لكن من الملاحظ أنها لعبت دورا تابعا لدور القوى الشعبية الشبابية، فمعظمها أعلنت تأييدها للقوى الشبابية في وقت متأخر كما حدث في مصر وتونس، لكن هناك من يرى أن القوى السياسية ركبت موجة الاحتجاجات لكي تقتطف مساعيها الخاصة في أن تظهر في الصورة.

1- المرجع نفسه ، ص : 44 .

2- المرجع نفسه ، ص 45 .

3- غسان سلامة ، " **عن تونس** " المستقبل العربي ،العدد 38 ، فبراير 2012 ، ص : 12 .

كذا القوى النقابية والعمالية المهيمنة لعبت دورا مهما في تأييد الثورات الشعبية وتأجيجها، ففي حالة تونس كان لإتحاد الشغل * دور رئيسي في إنجاح الثورة حيث أعلن في مرحلة مبكرة عن إنضمامه للإنتفاضات الشعبية، التي إندلعت بشكل عفوي. وقد أسهم إنضمام الإتحاد بشكل كبير في تغيير موازين القوى، وفي تشجيع قوى سياسية ونقابية أخرى مثل: الاحزاب والنقابات المهنية، ومنظمات حقوق الإنسان على إعلان تأييدها للثورة، مما دفع الجيش التونسي في النهاية إلى الإنشقاق عن الرئيس(بن علي) واجباره على الهروب خارج البلاد. (1)

أما الحالة المصرية فكان الحراك العمالي والفئوي الذي شهدته البلاد في السنوات الخمس الأخيرة من المحركات الرئيسية للثورة، وكان لإنضمام قوى عمالية ومهنية دور مهم أيضا في دفع المؤسسة العسكرية للإنشقاق على مبارك، وارغامه على التنازل على السلطة.

وفي الدول التي تعاني من مظاهر الإنقسام القبلي والطائفي، كانت لقوى ذات طابع طائفي أو قبلي أو مناطقي، دور مهم في الحراك الشعبي ضد النظم الحاكمة. ففي اليمن، كان للحراك الجنوبي والتمرد الحوثي دور كبير في إضعاف الدولة وتحجيم شرعيتها، مما فتح المجال أمام قوى أخرى، مثل الشباب الجامعي واحزاب التحالف المشترك. كما هو الحال في ليبيا حيث كانت المناطق الشرقية تعاني من التهميش والإستبعاد، أول من تحرك ضد نظام القدافي وأسقطه وكذا الحراك الشعبي في البحرين الذي أخذ الصبغة الطائفية مثل الطائفة الشيعية التي تمثل الأغلبية السكانية حيث شكلت قوام أعظم أمام النظم السلطوية.(2)

---

* اتحاد الشغل : وهو عبارة عن تنظيم عمالي و هو التنظيم الوحيد في تونس .

1- المرجع نفسه ، ص : 13.

2- المرجع نفسه ، ص : 14 .

أما في الأزمة السورية فتعرضت الأقليات للعديد من الإنتهاكات لحقوقهم كحالة الاكراد المجردين من الجنسية والمكتومين، في الدستور السوري والمواثيق والعهود والإتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها سورية، حيث "جرد آلاف المواطنين الاكراد من جنسيتهم، بموجب الإحصاء الإستثنائي عام 1962 في محافظة الحسكة، ومع مرور 51 سنة تضاعف العدد و كرس مشاكل إجتماعية واقتصادية وقانونية وسياسية وحتى ثقافية".(1)

وهذا ما تجلى واضحا أبان الأزمة مختلف التقسيمات، سواء في صفوف الجيش والقوى السياسية المعارضة، ويقدم العلويون مثالا واضحا على ذلك، محتلة مراكز قوية في الجيش وأجهزة الأمن والاحزاب ومختلف المناصب في الدولة، الذين شرعوا يعتقدون رعاية وتفضيلا أكثر من اللازم .

حيث أن علاقة الأقليات بالسلطة الحاكمة خاصة إذا ما تحالفت معها، من شأنها أن تضعف التلاحم وتؤثر سلبا على نزوع الفئات والتنظيم على أساس طبقي، وبالتالي على ميزان القوة مابين المجموعات المستغلة والمستغلة من ناحية، والدولة من ناحية أخرى، إضافة إلى أن هذا السلوك قد يفوض لفرص الإندماج الإجتماعي، ولكن هذا جاء متأخرا في الحالة السورية وحراك الشارع السوري وسع الهوة بين الأقليات. فسورية اليوم "تسير المعلوم على حذافير المجهول" .(2)

1- يحى محمد نبهان، **مقومات الأمن العربي القومي**، (عمان :دار أيلة للنشر والتوزيع، 2009) ، ص : 100 .

2- المرجع نفسه ، ص: 101

المبحث الثاني: الافاق المستقبلية للامن الانساني في الوطن العربي

المطلب الاول : آليات التكيف مع تحديات الامن الانساني في الوطن العربي

1- التحديات السياسية وآليات التكيف معها:

يتم التكيف مع التحديات السياسية من خلال:

- تسوية النزاعات والوقاية منها: أثبتت النزاعات المستمرة منذ زمن في المنطقة، بما فيها تلك المتعلقة بتدل القوى الإقليمية والدولية أن لها أثار مدمرة في أمن الإنسان والتنمية البشرية وأسرفت هذه النزاعات عن أضرار وخسائر فادحة جراء استخدام القوة ضد السكان، مع الإستهانة بحياة المواطنين، وأضفت إلى مايفوق التصور من المعاناة الإنسانية والفوضى، وشوهت سمعة الدول التي تورطت فيها، وانتقصت من التقدم المتواضع الذي تحقق على طريق الإصلاح السياسي في المنطقة، بتقوية الإتجاهات المتطرفة وابتعاد الأصوات المعتدلة عن المشاركة في الشأن العام، ويتطلب التقدم صوب أمن الأنسان وضع نهاية لهذه النزاعات والبدء في تسويتها بمرحلة جديدة من الإنتعاش[1]

.

1- المرجع نفسه، ص 166.

- الحد من التهديدات الخارجية وتسوية النزاعات: مازالت الأوضاع في المنطقة العربية تتسم بعدم الإستقرار، وتعاني وطأة الأحتلال والتدخل العسكري من جانب قوى خارجية وتقاسي النزاعات الداخلية والعابرة للحدود التي تحرم الناس حقوقهم الأساسية، وتعيق التنمية في مناطق النزاع، مثل العنف المؤسسي والبنيوي و المادي الذي فرضه الإحتلال والتدخل العسكري الخارجي على البلدان العربية، مع الإشارة بصورة خاصة إلى حالة كل من الأرض الفلسطينية المحتلة والصومال والعراق. ويتحمل المجتمع الدولي المسؤولية الأولى في مساعدة المنظمات الإقليمية ، وبخاصة جامعة الدول العربية والأتحاد الإفريقي، في مواجهة المخاطر والتهديدات التي تواجه أمن الأنسان في تلك الحالات. وإن استمرار عدم الإستقرار في أوضاع المنطقة جراء التهديدات الخارجية يؤكد على أهمية الترابط الوثيق بين أمن الإنسان والأمن بمفهومه التقليدي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية(1).

فإن الإحتلال والنزاعات المسلحة والصراعات حول تأكيد الهوية واللجوء إلى إستخدام العنف كلها تفوض سلامة الشعوب المعنية في المنطقة ورفاه تللك الشعوب، وغالبا مايؤدي تضافر عنصري الموقع الجغرافي الإستراتيجي والظروف السياسية المتأزمة في البلدان العربية إلى إحتدام النزاعات ومواصلة الإعتماد على قوى خارجية للمساعدة في التوصل إلى تسويات، بيد أن هذا الإعتماد نفسه يشكل مصدرا للسخط العميق في أوساط شعوب المنطقة، حيث يتحول الرأي العام الشعبي إلى الوقوف في وجه القوى التي تعد تهديدا لأمن الإنسان بسبب إحتلالها أراضي البلدان العربية وتدمير حياة المواطنين فيها(2).

1- اوراق مختارة من المؤتمر الدولي للامن الانساني في الدول العربية 14-2005/3/15، عمان، الاردن، نشر من اليونسكو،2008، ص 19.

2 - عبد المجيد صادق، مرجع سابق ، ص : 64 .

2- آليات التكيف مع التحديات الإقتصادية:

- **إعادة توجيه دفة الإقتصاد:** التخطيط لتدارك الضعف في الدعائم البنيوية للإقتصادات العربية التي تعتمد على النفط، والتخفيف من فقر الدخل مع التحرك نحو إقامة إقتصادات منوعة ومنصفة تقوم على المعرفة وخلق فرص العمل، وتحمي سبل العيش التي ستعتمد عليها الأجيال الآتية في مرحلة مابعد النفط، وقد تعاظم طابع الإلحاح والإستعجال في هذه المجالات بفعل الأزمة المالية والإقتصادية العالمية .
- **التنويع الإقتصادي:**إن إنعاش القاعدة الإنتاجية للإقتصادات العربية وتنويعها هو من العوامل الحاسمة في معالجة أشكال إنعدام الأمن الإقتصادي ، ولابد من أن يتحول التركيز في المنطقة على التوسع الإقتصادي القائم على دخل النفط أساسا إلى تزايد مطرد في حصة القطاع الصناعي و إنتاجه، وارتفاع عدد كبير في الإنتاجية الزاراعية، وإعادة النظر في التركيز المكثف على قطاع الخدمات ويتطلب ذلك مراجعة الإطار الإقتصادي الكلي تسمح بدرجة أعلى من الإستثمارات العامة في البنية التحتية وهي المفتاح الرئيسي لتسهيل النمو في صناعات الخصصة للتصدير .
- **العولمة:**ليس تأثير العولمة أقل أهمية في البلدان العربية منه في بلدان العالم الأخرى، ومن ثم لا بد من حسن أدارة قوة تأثيرها والإنتفاع منها، ذلك أن التغير التقانيالمتسارع يرفع وباستمرار سقف المستوى التقني ويتطلب من البلدان النامية أن تزيد من مستوى الإنتاجية و التنافسية لديها ليتسنى لها أن تقوم بدورها فب تحولات العولمة (1).

1- كامل ممدوح شوقي، **الامن القومي والجماعي الدولي**،(ط1،القاهرة، دار النهضة العربية،1985) ، ص 105

3- آليات التكيف مع التحديات الإجتماعية:

- **النهوض بالصحة:** الإرتقاء بمستويات الصحة للجميع بوصفها حقا من حقوق الإنسان، وواحدا من مستلزمات أمن الإنسان الأساسية، وأداة تمكينيةفي سلسلة النشاطات الإنسانية، وأشواط التقدم المهمة التي حققتها البلدان العربية في هذا المجال تقابلها إخفاقات سياسية مؤسسية أسفرت عن التفاوت في الجودة وفي القدرة على نيل الخدمات الصحية، وعن تعاظم التهديدات المتمثلة في إنتشار أمراض خطيرة مثل الملاريا، والسل، ومرض نقص المناعة المكتسب.
- **القضاء على الجوع:** إستئصال الجوع وسوء التغذية اللذين يواصلان انتقاص القدارت الإنسانية وهدر الحياة لملايين الناس وإعاقة مسيرة التنمية الإنسانية في أرجاء المنطقة العربية و لاسيما البلدان الأكثر فقرا وكما تبين من الأزمة الغذائية الأخيرة، فإن إقتصادات الأمن الغذائي في الإقتصاد العالمي تستدعي توجها واقعيا جديدا في تعريف الأمن الغذائي لاينحصر في تحقيق الإكتفاء الذاتي السيادي بشكل مطلق، بل يركز أكثر على تحقيق الكفاية في توفير السلع الأساسية لجميع أفراد المجتمع. (1)
- **تخفيض الفقر:**من المؤكد أن جانبا من الرجال والنساء سيتركون في حالة من القفر المدقع حتى مع تضافر الجهود لتحقيق التنويع الإقتصادي وخلق فرص العمل، ولإخراج هؤلء من دائرة الفقر لابد تطوير برامج وسياسات محددة وهادفة لرفع مستويات الدخل وتعزيز أمكان الحصول على الخدمات في سياق إستراتيجيات التنمية الوطنية.(2)

1- المرجع نفسه، ص 85

2 - معمر بوزنادة ،المنظمات الاقليمية ونظام الأمن الجماعي،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص100

4- آليات التكيف مع التحديات البيئية:

- **حماية البيئة:** الحفاظ على الأرض وتحسين وضعها، وكذلك المياه والهواء والبيئة التي تقوم عليها حياة الشعوب في البلدان العربية في ظل الضغوط المتعاظمة على الصعد المحلية والإقليمية والعالمية والبيئية و السكانية والديمغرافية.
- **المؤسسات البيئية:** دعم مؤسسات البيءة ماليا وإعطاؤها الصلاحيات التنفيذية لتخطيط وتنسيق وتنفيذ برامج حماية البيئة، لوضع وتنفيذ خطط طويلة الأجل لمواجهة أثار التغيرات العالمية المستجدة، كتباطؤ النمو الإقتصادي، أو إنتاج الوقود الحيوي من المزروعات، وعلاقة هذا بتوافر الغذاء وأثره في الدخل من مصادر الوقود الأحفوري والبيتروكيماويات،على مجمل عملية التنمية.
- **دمج البيئة و التخطيط الإنمائي:** عن طريق إستخدام آليات السوق وإدخال محاسبة الموارد الطبيعية والمحاسبة الإيكولوجية، وكل أشكال التقييم البيئي- الإستراتيجي والتراكمي والأثر البيئي للمشروعات.
- **التشريع البيئي:** تضمن التشريعات العربية نصوصا ملزمة عن استخدام الأدوات الإقتصاديو في تحقيق الامتثال لقانون البيئة وكذلك عن تنظيم مزاولة المشاغل المتعلقة بالبيئة بما يكفل عدم مباشرتها إلا من طرف المؤهلين لأدائها علما وخبرة، وتفعيل كل التشريعات البيئية و إزلة معوقات إنفاذها.
- **التعليم:** مراجعة مناهج التعليم على جميع المستويات لإدخال موضوع البيئة بصورة تؤدي إلى رفع الإلتزام البيئي عند الدارسين.
- **البحث العلمي**: زيادة الأموال المخصصة للبحث العلمي في مجال البيئة وإنشاء شبكات للعلماء ومراكز الأبحاث في هذا المجال على المستويين الوطني والإقليمي(1).

1- د،عبد العظيم بن صغير،الامن الانساني والحرب على البيئة، مجلة المفكر،العدد5، ص ص 8- 15

- **الإتصالات ووسائل الإعلام:**إقامة برامج تدريبية بيئية للمحررين وخبراء الإعلام إلى جانب تخصيص صفحات وبرامج بيئية في جميع وسائل الإعلام، بهدف رفع مستوى الوعي الجماهيري حول التدهور البيئي، وتعميم فهم أفضل للكلفة و العائد من تنفيذ برامج الإدارة البيئية و الاستخدام الرشيد لموارد الثورة الطبيعية.(1)

المطلب الثاني: مستقبل الأمن الإنساني في الوطن العربي

أن تطور مفهوم الأمن الإنساني في فترة مابعد الحرب الباردة وتطبيقاته دوليا وعربيا يلخص إبى أن رفض المفهوم والخوف من إستخدامه كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول لا يلغي الأهمية الكبرى للمفهوم لكونه يمس أمن وحرية الأفراد، إضافة إلى كونه ليس مفهوما نظريا فحسب، بل يرتبط بشق تطبيقي.

ورغم أهميته والمحاولات الجادة لدارسته، فإن مفهوم الأمن الأنساني مازال في طور التبلور بحيث لم يتفق بصورة نهائية حول الأبعاد المختلفة المشكلة للمفهوم، وأغلب ماطرح من تعريفات للمفهوم يتسم بالإتساع الشديد بما يفرض تحديات عند محاولة تطبيق المفهوم، وتحويله لخطط عمل محددة.(2)

1- معمر بوزنادة ، مرجع سابق، ص 75

2- غادة موسى،اعادة النظر في استراتيجيات الامن الانساني في المنطقة العربية، ص 8

ورغم أهمية التوصل لتعريف محدد للمفهوم، إلا أنه عند التطبيق لابد من أن يتم ذلك في إطار أولويات تتباين بين الدول وبعضها وحتى داخل الدولة الواحدة قد تتباين تلك الأولويات من فترة إلى أخرى وذلك وفقا للأحوال السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و المجتمعية. كما أن العلاقة بين المفهوم و مفهوم الأمن القومي لابد من أن تؤخذ في الحسبان عند التطبيق، فرغم أن لكل منهما بمعزل عن الأخرفالأمن الإنساني لكي يتحقق يحتاج إلى بيئة ملائمة.(1)

ومن ثم لا يمكن النظر إليه بمعزل عن البيئة المحلية والدولية المسببة لغياب الأمن. كما أن الدولة الآمنة تعني الأفراد الآمنين، وفكرة أن أمن الدولة يجب أن يقوم بها الأفراد و مؤسسات لايمكن قبولها.

وأذا ما انتقلنا إلى الحديث إلى الحديث عن مستقبل المفهوم دوليا، فمن المتوقع أن تشهد السنوات القادمة مزيدا من التطوير في فكرة الأمن الإنساني ومزيدا من الدراسة المتعمقة للمفهوم بكافو جوانبه وأبعاده وما يرتبط به من مفاهيم وقضايا متداخلة ومتشابكة، ومن المتوقع أن نشهد دوليا إنشاء المزيد من اللجان والصناديق الخاصة بالأمن الإنساني سواء غلب عليها الطابع الرسمي- كأن تكون تابعة إلى منظمات رسمية إقليمية أو دولية – أم كانت تابعة لمنظمات غير حكومية.(2)

1- فائق محمد ،حقوق الخصوصية والعالمية ،المستقبل العربي،العدد17،نوفمبر 1999 ، ص 19

2- المرجع نفسه ، ص 20

وفيما يتعلق بمستقبل المفهوم في المنطقة العربية، فقد أكسب صدور تقريرر التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، مفهوم الأمن الإنساني العربي زخما واسعا، لانتوقع أن يقل في السنوات القادمة، بل قد تشهد السنوات القادمة مزيدا من المناقشة المستضيفة والعميقة لمفهوم الأمن الإنساني العربي وسبل تحقيقه، إلا أن محاولات تحقيقه ستواجه بتحديات بنيوية عميقة تعاني منها المنطقة العربية يأتي الإحتلال الأجنبي والتدخل الخارجي في مقدمتها، ودون البدء في تحقيق الأمن القومي في بعض الدول العربية التي تعاني من غياب الأمن السياسي، فلا سبيل للحديث عن تحقيق الأمن الإنساني بتلك الدول، فالفرد لايمكن أن ينعم بأمن إلا في بيئة آمنة.(1)

وبالنسبة إلى الأطراف الدولية الدولية مقاربة التنمية في البلدان العربية من منظور أمن الإنسان، بمعناه الحقيقي، قد تنطوي على نقلة سياسية مهمة ، إذ قد تدفع بهذه الأطراف إلى الإستجابة للقضايا الإقليمية لا من زاوية ضيقة تخدم اهتماماتهم الإستراتيجية وحسب بل من زاوية تأخذ بالإعتبار مصالح وحقوق و أمن الشعوب في هذه البلدان.

---

1 - خلف الله عمر،" التهديدات البيئية وفعالية الاستجابات السياسية في افريقيا "،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والاعلام،2012/2011، ص 135.